Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 5, Special Issue 1, 2024

Deanship of Scientific Research

The Jurisprudential Sects and the Policy of the Ruling Authority in Andalusia up to the End of the Almoravid Era (138-541 AH / 1056-1147 CE)

Bade' Mohammad Ibrahim *

College of Arts, Anbar University, Iraq.

Received: 25/7/2024
Revised: 10/10/2024
Accepted: 7/11/2024
Published online: 20/11/2024

* *Corresponding author:*
Badieebaraa@gmail.com

Citation: Ibrahim, B. M. (2024). The Jurisprudential Sects and the Policy of the Ruling Authority in Andalusia up to the End of the Almoravid Era (138-541 AH / 1056-1147 CE). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(1), 102–111. https://doi.org/10.35516/hum.v51i5.10078

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This research aims to investigate the circumstances that facilitated the entry of Islamic sects into Andalusia, the stance of the ruling authority toward them, and how these factors influenced the spread or limitation of these sects within Andalusian society. Andalusia experienced the introduction of several Islamic sects, including the Awza'i, Maliki, Hanafi, Shafi'i, and Zahiri schools of thought. The influence of these sects on public life and politics varied depending on the policies of the Andalusian rulers.

Methods: The study comprises an introduction, five main sections, and a conclusion summarizing the findings. The research employs a historical investigative approach, analyzing historical narratives that explore the presence of these sects in Andalusia and the response of the ruling authority to their spread. Key sources and references supporting this analysis are documented throughout.

Results: The findings indicate that sects such as the Maliki school received support from the ruling authority, which significantly contributed to their acceptance and influence among the broader society. In contrast, other sects struggled to establish a presence due to a lack of official endorsement, resulting in limited reach and influence and a reduced ability to compete with the Maliki doctrine.

Conclusions: This research highlights the complex relationship between sectarian scholars and the Andalusian ruling authority, as well as the impact of this relationship on the spread or restriction of various sects. The study reveals that the ruling authority's support was a determining factor in a sect's influence within Andalusian society.

Keywords: Islamic Sects, Andalusia, Awza'I, Maliki, Shafi'I, Zahiri.

المذاهب الفقهية وسياسة السلطة الحاكمة في الأندلس حتى نهاية عصر المرابطين (138-541هـ/1056-1147م)

بديع محمد إبراهيم*

كلية الآداب ، جامعة الأنبار، العراق.

ملخّص

الأهداف: يهدف البحث التعرف إلى طبيعة الظروف التي مهدت لدخول المذاهب الفقهية الإسلامية إلى الأندلس وموقف السلطة الحاكمة منها، وانعكاس ذلك على مدى انتشار أو عدم انتشار تلك المذاهب في المجتمع الأندلسي .

منهج البحث: تضمن البحث مقدمة وخمسة محاور وخاتمة لأهم النتائج التي خرج بها الباحث من موضوع البحث، وثبت لأهم المصادر والمراجع التي تم الاعتماد والرجوع إليها في كتابته .

وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي الإستقصائي للروايات التاريخية التي تناولت موضوع البحث؛ لتكون هناك مقاربة تاريخية لما كان من وجود المذاهب في الأندلس وموقف السلطة منها .

الخلاصة: لقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على طبيعة العلاقة التي كانت بين فقهاء وعلماء المذاهب والسلطة الحاكمة في الأندلس، ومدى تأثير تلك العلاقة في دخول وانتشار أو عدم انتشار هذا المذهب أو ذاك في بلاد الأندلس .

النتائج: ومن أبرز النتائج التي يمكن الخروج بها من هذا البحث أن هناك من المذاهب التي دخلت الأندلس قد حضي بتأييد ودعم السلطة الحاكمة؛ مما أسهم في أن يجد مقبولية كبيرة من عامة المجتمع كالمذهب المالكي، وفي الوقت نفسه حأولت مذاهب أخرى أن تجد لها مكانة في المجتمع الأندلسي، لكنها لم تستطع ذلك، لعدم وجود التأييد والدعم لها من السلطة الحاكمة؛ مما جعلها في حدود ضيقة من الانتشار والتأثير لم تستطع مجاراة ومزاحمة المذهب المالكي .

الكلمات الدالة: المذاهب، الأندلس، الأوزاعي، المالكي، الشافعي، الظاهري

المقدمة:

لم تكن بلاد الأندلس التي أصبحت واحدة من بلاد المسلمين بعيدة عن مجرى الأحداث التي تجري في المشرق أو المغرب الإسلامي، سواء ما كان من احداث سياسية أم غيرها، إذ كانت المذاهب الفقهية الإسلامية قد بدأت تأخذ مكانها في بلاد الحجاز والمشرق الإسلامي من خلال ما كان يظهر من فقهاء المسلمين الذين أصبحوا علماء يرحل إليهم طلبة العلم من كل حدب وصوب، وأصبح لهم مذاهب فقهية لها اتباعها يسعون في نشر هذا العلم والفقه الذي حملوه إلى بلادهم حتى صار هذا العلم والفقه مذهبًا خاصًا لهذا البلد أو ذاك ومنها الأندلس .

ولا شك ان ظهور المذاهب الفقهية الإسلامية يمثل سعة التشريع الإسلامي الذي كانت مرجعيته القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وإن ما كان من آراء أصحاب هذه المذاهب لا سيما تلك التي أخذت مكانها في العالم الإسلامي، وكان لها حضورها في المجتمع الإسلامي حتى أصبحت مذاهب للخلافة أو لدول ما، أنها لم تخرج عن اطار التشريع الإسلامي، وبعيدًا عن الانحراف والتطرف والمغالاة، إنما هي آراء تستند إلى حجة يحتج بها في ترجيح رأيه في كل مسألة فقهية .

إن دخول المذاهب إلى الأندلس يرتبط بطبيعة الأحوال التي قامت في تلك البلاد، وتوجه أهلها حاكمين ومحكومين في الأخذ بهذا المذهب أو ذاك، وبما يتناسب وحياتهم سواءً الجهادية أم الحياة العامة، وبالتالي نظرهم إلى ما يتوافق من فقه هذا المذهب مع متطلبات حياتهم ومعيشتهم وشعورهم بأنه الأقرب إلى نفوسهم، فيأخذوا به ويجعلونه مذهبهم الرسمي، ولا شك أن الحكام في الأندلس وعلى مر العصور التي مرت بها البلاد كانوا بحاجة إلى إضفاء الصبغة الشرعية على حكمهم السياسي.

إن سياسة السلطة الحاكمة سواءً في الأندلس أم غيرها كانت تؤثر وبشكل كبير في طبيعة المذهب الذي يسود في البلاد، لأن السلطة الحاكمة بحاجة إلى مذهب لا تتعارض آراؤه الفقهية مع طبيعة حكمها، فضلاً عن أن فقهاء المذهب يكونوا أحيانًا بحاجة إلى سلطة حاكمة لا يكون وجودهم متقاطعًا معها، وبالتالي فإنها لا تسعى لأن توجد لنفسها طرفًا معارضًا لحكمها أو أنها تكون عنصراً ضاغطًا على اتباع المذهب، بل يسعى كل طرف منهم لأن يوجد حالة من التوافق، وبما يحقق سلطة حاكمة داعمة للمذهب وفقهاء يقفون داعمين للسلطة الحاكمة إن لم تخرج عن اطار المسموح به شرعًا في إدارة البلاد .

لقد شهدت الأندلس دخول مذاهب فقهية عدة تباينت في قوة وجودها وتأثيرها في المجتمع الأندلسي، وتباينت العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة، بين من وجد التأييد والدعم وبين من وجد معارضة وتضييق، ولهذا نجد أن بعضًا منها قد أصبح مذهبًا رسميًا للدولة، وبعضها الآخر ظل أتباعه يواجهون المعارضة ومحاولة منعهم من نشر مذهبهم، وهذا الأمر كان مرتبطًا وبوجه عام بسياسة السلطة الحاكمة في الأندلس الذين سمحوا بل وشجعوا دخول تيارات فكرية جديدة ما دامت لا تمس سلامة العقيدة ولا تهدد نظام الحكم، وهو ما سيكون هدف بحثنا هذا، لبيان مدى تأثير سياسة هؤلاء الحكام في الأندلس على دخول ووجود وتأثير هذه المذاهب، أو تأثيرها في التعارض المذهبي الذي جرى في الأندلس .

ومما تجدر الإشارة إليه أن دخول أي مذهب من هذه المذاهب إلى الأندلس لا يمكن تحديده في سنة معلومة على وجه الدقة ولكن يمكن تحديد العهد الذي دخل فيه من عهود حكام الأندلس، لأن دخولها كان مرتبطاً بالرجال الذين حملوا فقه هذه المذاهب إلى الأندلس وقدرتهم في نشره و ايجاد القبول له من الحكام والعامة من أهل الأندلس، وقد اعتمدنا على المصادر التاريخية في كتابة البحث إلاّ ما كان فيه حاجة للرجوع إلى المراجع الحديثة لبعض من كان لهم آراء تتعلق بدخول هذه المذاهب أورجالاتها إلى الأندلس كان يتحتم الإشارة اليها .

المحور الأول: المذهب الأوزاعي وسياسة السلطة الحاكمة في الأندلس:

ينسب المذهب الأوزاعي إلى الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (88-157هـ/707-774م) إمام أهل الشام، وعرف عنه اهتمامه بالعلم منذ صغره، وعرف بكثرة رحلته لطلب العلم، فرحل إلى الحجاز والبصرة والكوفة ودمشق والتقى بها كبار علمائها (ابن عساكر، 1996،ج35،ص147 وما بعدها)، وقد اثنى علماء الأمة عليه (ينظر الذهبي،1982، ج7، ص111 وما بعدها)، إذ قال عنه الإمام مالك: " كان الأوزاعي إمامًا يقتدى به "، وقال عنه الإمام الشافعي: " ما رأيت أحدًا أشبه فقهه بحديثه من الأوزاعي " (الذهبي،1982،ج7، 112-113)، وقد ذاع صيته وأصبح فقيه أهل الشام (الذهبي،1982،ج7، ص109)، ومما يميز الأوزاعي أنه كان حريصًا على الجهاد والرباط، واستقر في ثغر بيروت بدافع الرباط والدفاع عن حدود الدولة العربية الإسلامية (ابن عساكر،1996،ج35،ص147)، ولهذا كان مذهبه مهتمًا بالتشريعات الحربية (السامرائي وآخرون:2000م، ص110)، وبما أن أهل الأندلس كانوا أهل رباط أمام الممالك النصرانية، فكانوا بحاجة إلى مذهب يكون قريبًا من الحالة التي يعيشون فيها، ولهذا كان المذهب الأوزاعي أول المذاهب التي دخلت إلى الأندلس وكان دخوله في وقت مبكر من تاريخ الأندلس، وقد حمل فقه المذهب الأوزاعي وأدخله إلى هذه البلاد الفقيه صعصعة بن سلام (ت192هـ/808م) (الحميدي،1966،ج1،ص244 ؛ الضبي،1989، ج2،ص418) وكان ذلك على أيام الأمير عبد الرحمن الداخل (138-172هـ/756-788م) واستمر بعضًا من حكم الأمير هشام الرضا بن عبد الرحمن (172-180هـ/ 788-796م) (ابن الفرضي،1988،ص203) قبل دخول المذهب المالكي اليها، وكان المذهب الأوزاعي المذهب الرسمي للبلاد، ولا شك أن هذه المكانة قد حصلت بدعم من السلطة الحاكمة التي أعطت

الإذن لحملة الفقه الأوزاعي من نشره، وحث الناس على الأخذ به بعد قناعتها بموائمة المذهب، وحاجة الأندلس له في هذا الوقت، وقد وجد اتباعه اهتمامًا من لدن الأمير الداخل وابنه الأمير هشام الرضا، ويأتي هذا الاهتمام بسبب أوضاع الأندلس فهي لم تزل حتى هذا الوقت تقف بوجه الممالك النصرانية ومحاولات استرداد الأندلس، فضلًا عن أنه لم يكن في هذا الوقت هناك تعارضًا من مذهب آخر، إذ لم يكن قد دخل إليها مذهبًا آخر ينافس المذهب الأوزاعي، فلما وجد المذهب المالكي طريقه إلى الأندلس في عهد الأمير هشام الرضا تراجع المذهب الأوزاعي وقلّ اتباعه شيئًا فشيئًا حتى اندثر أثره في الأندلس، لا سيما وأن الإمام الأوزاعي لم يكن ممن كتب آراؤه الفقهية كما فعل الأئمة فيما بعد الذين كانت لهم كتبهم دونوا فيها آراؤهم الفقهية، وتناقلها تلامذتهم من طلبة العلم فحفظوا علمهم ونشروه .(سيد الأهل،1966،ص122-123)

المحور الثاني: المذهب المالكي وسياسة السلطة الحاكمة في الأندلس:

ينسب المذهب المالكي إلى إمام أهل المدينة الإمام مالك بن أنس (93-179هـ/711-795م) الذي عرف بتمسكه والتزامه بنصوص وتشريعات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما كان عليه الإجماع والقياس وعمل أهل المدينة، إذ أن المدينة كانت محطة مهمة لطلبة العلم من جميع بلاد المسلمين، و فيها كبار العلماء من التابعين، فقد كان أهل الأندلس يتوافدون للحجاز في رحلتهم للحج والذهاب إلى المدينة، وكان قد ذاع صيت ذكر الإمام مالك بن أنس وفقهه وعلت منزلته بين العلماء، فكان الوافدون إلى المدينة حريصين على الجلوس إليه والأخذ من علمه .

لقد مهدت هذه الرحلة دخول المذهب المالكي إلى الأندلس، وقد تعددت الآراء في الأسباب التي كانت وراء اقبال أهل الأندلس عليه، وأبرزها ما ذكره المقري(1988،ج2،ص45-46)، أن السبب في ذلك هو رحلة علماء الأندلس إلى المدينة أمثال زياد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بشبطون، وعيسى بن دينار وغيرهم، " فلما رجعوا وصفوا من فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره، ما عظم به صيته بالأندلس، فانتشر يومئذ رأيه وعلمه بالأندلس وكان رائد الجماعة في ذلك شبطون "، ومنها ما يعود إلى طبيعة التقارب في نمط الحياة بين اهل المدينة وأهل الأندلس وهي البداوة كما يراها ابن خلدون (2001،ج1،ص568)، ولعل أبرز تلك الآراء ما ارتبط بعضها بسياسة السلطة الحاكمة المتمثلة بالأمير هشام الرضا، فضلاً عن تقواه وحبه للعلماء، اذ ان سياسته العادلة في الأندلس جعلت الوافدين إلى المدينة يثنون عليه أمام الإمام مالك حين سألهم عن أميرهم، ويبدو أنهم أكثروا من الثناء عليه حتى وصل الأمر إلى أن يتمنى الإمام مالك أن يحضر الأمير هشام موسم الحج إذ قال: " ليت أن الله تعالى يزين موسمنا بمثل هذا " (ابن القوطية،1989،ص62 ؛ المقري،1988،ج1،ص337)، وإن صح هذا القول فقد يفهم منه أن فيه عدم رضا عن سياسة العباسيين، والرغبة والتمني بأن يكون من يلي أمر المسلمين بما كان عليه الأمير هشام، ولا شك أن مثل هذا القول ما كان القادمون من الأندلس ليخفوه عن أميرهم عند رجوعهم إليه، ولهذا فما أن عادوا حتى أخبروه بمقولته عنه مما ترك اثرًا طيبًا في نفس الأمير وميلاً للإمام مالك، فضلاً عن عوامل أخرى سياسية واجتماعية اسهمت في الإقبال على مذهب الإمام مالك (السامرائي وآخرون: ص111-112)، ومن هذا الوقت يسمح لأولئك الذين تلقوا العلم من الإمام مالك وأبرزهم الغازي بن قيس(ت199هـ/814 م) الذي يرى ابن القوطية(1989، ص58) أنه أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس أيام الأمير عبد الرحمن الداخل (138-172هـ/755-788م) ، وكان مكرماً ومتكرراً عليه بالصلة في منزله، ولا شك أن عطف الأمير سهَّل له نشر الموطأ وشيوع مذهب مالك، وزياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون، عيسى بن دينار، سعيد بن أبي الهند وقرعوس بن العباس من نشر مذهبه وأخذ القضاة بالحكم فيه ثم اتخذ كبار المالكية قضاة وفقهاء مشاورين، إذ أصبحوا أهل الشورى عنده فكان يستفتيهم في كثير من أموره حتى أصبح المذهب الرسمي في الأندلس بعد تراجع المذهب الأوزاعي، إذ أن ما طرق سمع الأمير هشام من مقولة الإمام مالك عنه قد أسهم في حمله الناس على اتباع مذهبه وترك مذهب الإمام الأوزاعي (ربوح، 2018،ص326) ، ومن هنا بدأ المذهب المالكي وفقهاء المالكية يأخذوا مكانتهم في المجتمع وفي إدارة الدولة لا سيما ما يتعلق بالقضاء والفتيا .

ومما يدخل في اطار المؤثرات السياسية في اقبال حكام الأندلس على مذهب الإمام مالك واتخاذه مذهبًا رسميًا أنهم حين وجدوا أن العباسيين في المشرق قد أخذوا بمذهب الإمام أبو حنيفة لم يميلوا أن يكونوا معهم في الأخذ به ، فضلًا عمن يرى أن ميل اهل الأندلس إلى مذهب الإمام مالك لأنه أكثر ملائمة لعقلية الأندلسيين لاعتماده على النصوص أكثر من اعتماده على العقل والقياس وهو مذهب الإمام أبو حنيفة (دويدار،1994،ص142) .

وهناك من يذهب إلى القول إن سبب التقارب بين الأمويين في الأندلس والإمام مالك هو عداؤهم للعباسيين (العبادي،د.ت،ص325) ، وأن كنا نؤيد بعضًا من هذا القول في طبيعة العلاقة بين الأمويين في الأندلس والعباسيين في المشرق، فإننا لا نجاري هذا القول في العداء بين الإمام مالك والعباسيين، إذ إنهم اعتمدوا في هذا الرأي على ما قيل من فتواه أن يمين المكره لا تلزمه عملًا بحديث عن ابن عباس (ﷺ) " ليس لمكره ولا لمضطهد طلاق " (ابن ابي شيبة،1989،ج4/ص82) ، ولم يكن القول بهذا الحديث هو الذي جعل والي المدينة العباسي جعفر بن سليمان يلاحق الإمام مالك ويعذبه بل ما احتج به الخارجون على سلطة الخلافة العباسية وما فهمته السلطة الحاكمة أن فيه تحريضًا للناس بالخروج على الخلافة، وعلى الرغم من محاولة منعه من الحديث بهذه الفتوى إلا أنه لم يكف عنها، فما كان من وإلى المدينة إلا أن يقبض عليه ويجرده من ملابسه ويضربه بالسياط حتى خلع كتفه (ابن خلكان،1971،ج4،ص137 ؛ الذهبي،ج8،ص80)، وأراد اسقاط منزلته أمام الناس غير أن الله تعالى رفع قدره أكثر من ذي قبل بهذه

المحنة، وسواء كان ذلك الفعل بعلم الخليفة أم بدون علمه فإن الخليفة لما حضر إلى الحجاز للحج طلب رؤية الإمام مالك والتقى به واعتذر إليه أشد الاعتذار مما جرى له، وهذا يعني أن علاقة الإمام مالك بالخليفة العباسي لم تكن عدائية، ولو أنها بلغت هذا الحد لوجدنا من الخليفة العباسي ردة فعل غير التي وجدناها عندما ذهب الخليفة إلى الحج وطلبه رؤية الإمام مالك واعتذاره اليه ثم ما كان من سبب تأليفه لكتابه الموطأ، فقد ورد أن الخليفة أبو جعفر المنصور قال للإمام مالك: " يا مالك، ضع للناس كتابًا احملهم عليه 000 فما أحد اليوم أعلم منك"(القاضي عياض،1983، ج2، ص71 ؛ ابن فرحون،1996،ص72)، فاستجاب لطلبه غير أنه طلب من الخليفة أن لا يحمل الناس عليه بل يدعهم وما في ايديهم من أحاديث وروايات، ففعل ذلك (القاضي عياض، 1983،ج2 ص73). وهو ما يشير إلى أن الإمام مالك لم يخرج عن طاعة الخليفة، ولم يكن منه ذلك الموقف تجاه الخليفة، وبالمقابل فإن الخليفة كان يعرف مكانة الإمام مالك ومنزلته بين الناس .

لقد عرف المذهب المالكي طريقه إلى الأندلس على يد كبار علماء الأندلس في ذلك الوقت الذين ادخلوا إلى الأندلس كتاب الموطأ للإمام مالك، وقد اختلف المؤرخون حول من أول من أدخله، فمنهم من قال أدخله الغازي بن قيس أيام الأمير عبد الرحمن الداخل (138-172هـ/755-788م) (ابن القوطية،1989،ص56؛ ابن الفرضي،1988، ج2،ص387؛ ابن فرحون،1996،ص314)، ومنهم من قال أدخله زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون (ت204هـ/ 819م) أيام حكم الأمير هشام الرضا (172-180هـ/788-796م) (الحميدي، 1966،ص218 ؛ المقري، 1988،ج2،ص45) ويذكر الحميدي في رواية أخرى(1966،ص383) أن انتشار المذهب كان على يد يحيى بن يحيى الليثي(ت234هـ/849م)، ويصح القول بأن هؤلاء الثلاثة كان لهم الفضل في إدخال الموطأ وادخال مذهب الإمام مالك إلى الأندلس بجانب حالة الرضى والتشجيع من لدن السلطة الحاكمة في الأندلس على هذا الأمر، إذ يمكن القول أن بداية ظهور هذا المذهب في الأندلس كانت على عهد الأمير عبدالرحمن الداخل على يد الغازي بن قيس ومن معه الذين التقوا بالإمام مالك وأخذوا عنه علمه فنقلوه إلى الأندلس ونقلوا الموطأ، ثم كانت المرحلة الثانية وهي أهمها التي أدت إلى انتشار المذهب وتثبيت وجوده كمذهب رسمي للدولة أيام الأمير هشام، وإدخال الموطأ على يد زياد بن عبد الرحمن شبطون بعد أن نقح الإمام نسخة الموطأ الأولى وهذبها، إذ كان ينظر فيه كل سنة ويسقط منه ما لم يلزم وفق ما يستجد عنده من علم وفقه (القاضي عياض،ج2،ص73)، ثم كانت المرحلة الثالثة على يد يحيى بن يحيى الليثي الذي أدخل الموطأ بنسخته الأخيرة التي سمعها من الإمام مالك (ابن الفرضي،1989،ج2،ص176 ؛ المقري،1988،ج2،ص9) على عهد الأمير الحكم بن هشام الربضي (180-206هـ/796-822م) إذ كانت مرحلة السيادة والنفوذ للمذهب .

لقد الزم الأمير هشام الناس بمذهب الإمام مالك وجعل القضاء والفتيا عليه، وقرب الفقهاء وعلى رأسهم يحيى بن يحيى الليثي الذي علت منزلته وآلت اليه الرياسة في الفتيا والقضاء فصار إمام عصره (الحميدي، 1966، ص384 ؛ المقري،1988،ج2، ص10)، ولمكانة الفقهاء في عصر الأمير هشام فقد سعى بعصر نفوذ الفقهاء ، وعلى الرغم من هذه المكانة فإنه لم يعهد لأحد منهم بمنصب كبير في الإمارة، ولعل هذا الأمر يرجع إلى سياسة الأمير هشام في الحصول على تأييد الفقهاء لحكمه امام الرعية دون أن يكون لهم سلطان في إدارة الإمارة (مؤنس،1997،ص12-14).

إن المكانة التي صار إليها المذهب المالكي وفقهاؤه في الأندلس في عهد الأمير هشام لم تكن لتستمر كذلك في عهد ابنه الأمير الحكم (180-206هـ/796-822م) على الرغم من أن المذهب ظل في بداية عهده له السيادة والنفوذ، إذ لم تكن هناك مذاهب أخرى قد دخلت إلى الأندلس تزاحم المذهب المالكي، ولا شك أن فقهاء المذهب كانوا يطمحون بنشر المذهب أكثر فأكثر وتثبيت وجوده، غير أن أحوال الأمير الحكم وسياسته لم تكن على شاكلة ابيه الأمير هشام وهو ما سيكون سببًا في تبدل الحال بين الأمير والفقهاء، وعلى الرغم مما ذكره ابن عذاري (1980،ج2،ص78-80) عن فضله وعدله وحسن تدبيره في سلطانه، فإن مصادر أخرى تذكر أنه لم يكن كورع ابيه والتزامه بالأمور الشرعية، وأنه قد انهمك بملذاته في صدر ولايته (المقري،1988،ج1،ص339)، وإن صح هذا القول فمن الطبيعي أن لا يغض الفقهاء المالكية الطرف عنه " إذ كانت قرطبة دار العلم وبها فضلاء في العلم والورع، ومنهم يحيى بن يحيى الليثي راوي موطأ مالك عنه، وغيره " (ابن الأثير،1997،ج5، ص361)، وكيفما كانت حال الأمير الحكم فإن علاقته بالفقهاء ونفوذهم في الأندلس في هذا الوقت لن تكون كما كانت عليه في عهد ابيه الأمير هشام، إذ سيسعى للخلاص من هذا النفوذ بل وتقليل أثر الفقهاء في الأندلس، وفي الوقت نفسه فإن الفقهاء لن يرضوا عن هذا الأمر، إذ عمد الأمير الحكم إلى ابعاد تأثير الفقهاء عليه وتدخلهم في إدارة الدولة والاستغناء عن خدماتهم ومشورتهم التي كانوا يقدموها لأبيه الأمير هشام (نعنعي،1986،ص191) ، وهو ما يعني التراجع عن دعم المذهب وفقهاؤه وهذا مالم يكن يسمح به الفقهاء في هذا الوقت، فصارت فجوة بين الفقهاء والأمير الحكم تسببت في محاولة تأليب العامة عليه بسبب استكثاره الجند المرتزقة والحرس الخاص من الصقالبة وما فرضه على الناس من ضرائب ومغارم (لسان الدين بن الخطيب،1956،ص15)، فضلاً عما قيل عن مخالفاته الشرعية واشد ما كان من هذا التحريض في أهل ربض قرطبة، مما تسبب في قيام هيجة الربض التي جرت في مرحلتين، الأولى سنة 189هـ /804م عندما اتفق أهل قرطبة والفقهاء على القيام بمؤامرة لعزل الأمير الحكم وعرضوا هذا الأمر على محمد بن القاسم الذي أظهر موافقته لهم غير أنه تقرب بهم إلى الأمير الحكم، إذ افشى سرهم إليه فتمكن من إفشال خطتهم وصلب بعضهم وهرب آخرون (ابن عذاري، 1980،ج2،ص71 ؛ ابن الأثير، 1997،ج5، 361) .

ولم تهدأ النفوس بين الطرفين بعد ذلك، إذ ستعود محاولة إنهاء حكم الأمير الحكم مرة أخرى سنة 202هـ/ في حادثة هيج الربض التي اختلفت

المصادر في بيان سببها، فبينما يذكر ابن عذاري(1980، ج2/ص76) أن سببها الأشر والبطر وأنه لم يظهر من الأمير الحكم ما يستوجب الخروج عليه، هناك من يرى (لسان الدين بن الخطيب، 1956، ص15-16) أن سببها وإن كان بسيطاً إلا أنه كان الذريعة التي اتخذها أهل الربض ومعهم الفقهاء للثورة ضد الأمير الحكم، وهي حادثة مقتل حداد على يد أحد حراس الأمير، إذ أنهم بعد أن قتلوا الحارس ثأرًا لصاحبهم الحداد خرجوا غاضبين ثائرين ضد الحكم في قصره (الذهبي،1982،ج8،ص257)، وقد اتخذ الحكم التدابير للوقوف بوجه هؤلاء ودبر خطة ذكية للقضاء على المتمردين، إذ أمر رئيس حرسه الخاص بالدفاع عن القصر أن يرسل اثنين من قادته ومعهم قوة فيعبروا النهر من مكان بعيد عن الجسر الذي يسيطر عليه المتمردون فيضرموا النار في منازل أهل الربض، وتم ذلك، وعندها أصبح المتمردون وجدوا أنفسهم بين فكي كماشة فمن أمامهم جنود الأمير، ومن خلفهم حرق منازلهم والذعر في أهلهم، فتفرقت صفوفهم وتوجه قسم كبير منهم لإنقاذ أهله وماله، فتمكن الأمير الحكم منهم، وقبض على عدد كبير من زعماء التمرد، قيل أنهم اثنان وسبعون (ابن عذاري، 1980،ج2،ص71؛ ابن الأثير، 1997،ج5، 361)، وصلبوا صفاً واحداً على نهر الوادي الكبير، وإن من بين الفقهاء المصلوبين يحي بن مضر، وهرب من الفقهاء المشتركين بها يحي بن يحي الليثي وطالوت بن عبد الجبار وعيسى بن دينار وقرعوس بن العباس الثقفي وهم أعلام المالكية في الأندلس (الذهبي،1982،ج8، ص256-257) ثم أمر الحكم بهدم الربض، وحرث أرضه ونفي سكانه خارج الأندلس، وقيل إنه عفى عنهم فيما بعد وسمح لهم بالعودة إلى البلاد(الذهبي، 1982،ج8، ص275) شرط أن لا يدخلوا قرطبة. (ابن عذاري،1980،ج2،ص77) ، وهناك من يذكر أنه عاد واجتهد في كسب رضى الفقهاء وجعل لهم نصيبهم من الحكم معه، وتبعه في ذلك كل من جاء بعده من حكام الأندلس الأمويين وتكونت من أولئك الفقهاء الكبار جماعة رسمية سميت بجماعة الفقهاء المشاورين (مؤنس، 1997، ص29) .

على الرغم مما كان قد تعرض له فقهاء المالكية من شدائد في أوقات ما إلا أن المذهب المالكي استمر تأثيره وحضوره في حياة الناس وفي المجتمع الأندلسي وقد ظل فيما بعد سواء في عصر الأمويين و المرابطين هو صاحب السيادة الفقهية في البلاد والفقهاء المالكية هم أصحاب الحل والعقد، لا سيما وأن الفقهاء كان لهم أثر كبير في دعوة المرابطين في المغرب وعلى رأسهم الأمير يوسف بن تاشفين والطلب منهم لدخول الأندلس للوقوف أمام حالة الانهيار الداخلي أما أطماع الممالك النصرانية بسبب انشغال حكام دول الطوائف بمصالحهم وأطماعهم الشخصية وتفكك الجبهة الداخلية، وقد أسهم دخول المرابطين في الحفاظ على سلطان المسلمين في الأندلس حينها، ولا شك أن هذا الأمر تأتى من التقارب بين أصحاب السياسة وهم حكام البلاد وبين فقهاء المذهب حتى قيل أن دولة المرابطين كانت تسمى بدولة الفقهاء (شرحبيلي،2000، ص102).

لقد نال المذهب المالكي مكانة لا تعلوها مكان لمذهب آخر في الأندلس وقد كان من شدة تمسك الناس به أن قيل عن الأندلس أن" الأندلس على مذهب مالك وقراءة نافع، وهم يقولون: لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك، فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه، وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ونحوهما ربما قتلوه" (المقدسي، 1991، ص236) ولا شك أن دعم السلطة الحاكمة في الأندلس لعلماء المذهب كان لها أكبر الأثر في انتشاره هناك حتى قال ابن حزم في ذلك(1987، ج2،ص229، وينظر الحميدي،1966، ص382-383 ؛ المقري،1988،ج2،ص10) " مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة،فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف كانت القضاة من قبله، فكان لا يولي قضاء البلاد ... إلا أصحابه المنتمين إلى مذهبه، ومذهب مالك بن أنس فإن يحي بن يحي كان مكيناً عند السلطان مقبول القول في القضاء، فكان لا يلي قاضي في أقطارنا إلا بمشورته واختياره"، بل إن بعض الفقهاء كانوا يفتون بمذهب الإمام مالك على الرغم من أنهم كانوا يتعبدون بمذهب آخر، كالقاضي منذر بن سعيد البلوطي الذي كان ظاهرياً ولكنه يفتي الناس في مسائلهم بمذهب مالك(المقري،1988،ج2،ص21)، وهو ما يفسر أن تولي بعض رجالات المذاهب الأخرى لمناصب مهمة في الدولة التي كان للاتجاه الفقهي أثر مهم في إدارتها فإنه لا يسمح لهم بالفتوى إلا بما يوافق المذهب المالكي .

المحور الثالث: المذهب الحنفي وسياسة السلطة الحاكمة في الأندلس:

وينسب هذا المذهب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان(80-150هـ/699-767م) الذي يعد من أئمة الفقه، وقد ساد مذهبه في العراق فكان مذهب الخلافة العباسية، حتى أن القضاء فيها صار إلى فقهاء المذهب، وصار القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم وهو من أول تلامذة أبو حنيفة قاضي قضاة الدولة العباسية فكان لا يولي القضاء على ولاية من ولايات الخلافة إلا ممن كان حنفي المذهب(قطلوبغا، 1962، ص81 ؛ المقري،1988،ج2،ص10) .

كان دخول المذهب الحنفي إلى الأندلس بعد أن دخل بلاد المغرب عن طريق بعض من رحل من بلاد المشرق إلى بلاد المغرب ومنهم عبد الله بن المغيرة الذي قيل أن المذهب الحنفي دخل المغرب على يديه (عبد الرحمن، 2019، ص 112) وكان تأثيره ضعيفاً في الأندلس، إذ لم يكن بمقدور حملة فقه الإمام أبو حنيفة ايجاد مساحة كافية في المجتمع الأندلسي تسمح لهم بنشر فقه المذهب بسبب أن المذهب المالكي قد أخذ مداه في المجتمع الأندلس ولم يعد أهل الأندلس يتقبلون مذهباً غيره إلا القلة القليلة منهم ممن أخذ بغيره، ولم يكن بمقدور هؤلاء أن يغيروا من واقع الحال شيئاً بأن السيادة للفقه المالكي، فضلاً عن أن حكام الأندلس لم يقدموا دعماً للفقهاء من غير مذهب الإمام مالك، حتى يذكر أن الأحناف والمالكية تناظرا يوماً أمام أحد أمراء الأندلس " فقال لهم: من أين كان أبو حنيفة ؟ قالوا: من الكوفة، فقال: ومالك ؟ قالوا: من المدينة، فقال: عالم دار الهجرة يكفينا، وأمر بإخراج

أصحاب أبي حنيفة، وقال: لا أحب أن يكون في دولتي مذهبان " (بروفنسال، 1994، ص198-159)، ومما لا يمكن إغفاله أن ما كان من خلاف بين السلطة الأموية في الأندلس وبين الخلافة العباسية في المشرق كان له أثره في الموقف من المذهب الذي كان يتخذه العباسيون مذهباً رسمياً لدولتهم، إذ لم يكن الأمويون في الأندلس ليأخذوا ويدعموا مذهب العباسيين وهم على ما كان بينهم من خلاف سياسي لم يكن بالإمكان تجاهله، فضلاً عن ادراك السلطة الحاكمة أن وجود أكثر من مذهب في الأندلس سيكون له أثره في إثارة الخلافات المذهبية والفتن، ولهذا آثرت أن يكون لها مذهباً واحداً تحفظ من خلاله وحدة البلاد وسلامتها .

إن تأخر دخول المذهب الحنفي إلى الأندلس بعد دخول المذهب المالكي الذي أصبحت له السيادة على الساحة الفقهية في المجتمع الأندلس فضلاً عما حظي به المذهب من دعم السلطة الحاكمة في الأندلس لم يجعل لفقهاء المذهب الحنفي القدرة على تغيير المعتقد الفقهي لأهل الأندلس لا سيما أن أهل الأندلس وجدوا أن المذهب المالكي وما كان عليه من جعل مرجعيته في المسائل الفقهية الكتاب والسنة هو أقرب إلى نفوسهم من غيره كالمذهب الحنفي الذي يأخذ بالقياس أيضاً، مما جعل أمر وجود هذا المذهب وفقهائه وأتباعه قليل جداً في الأندلس إلى الحد الذي لم يظهر لهذا المذهب أثره في المجتمع أو السياسة الحاكمة في تلك البلاد .

المحور الرابع: المذهب الشافعي وسياسة السلطة الحاكمة في الأندلس:

وينسب هذا المذهب إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي (150- 204هـ/ 767-820م) (الجهني، 1420هـ، ص121) . وقد ساد مذهبه في بلاد المشرق أولا ثم انتقل إلى بلاد الأندلس فيما بعد، على أن دخوله لتلك البلاد لم يكن أمراً طبيعياً لا سيما بعد أن أصبح المالكية هم أصحاب الكلمة في البلاد فقهياً وإليهم يرجع الأمر فيها وبدعم أمراء البلاد وحكامها .

ارتبط دخول المذهب الشافعي برحلات العلم التي بدأ بها طلبة العلم الأندلسيين إلى بلاد المشرق، ومن هؤلاء قاسم بن محمد بن سيار القرطبي (ت 277هـ/890م) الذي ارتحل إلى بلاد المشرق في أواسط القرن الثالث الهجري، وهناك أخذ العلم وتفقه على يد الشافعية، ثم عاد إلى الأندلس بهذا الفقه وأخذ ينشره بين طلبة العلم، ولا شك أنه لقي معارضة ومضايقة من المالكية الذين لم يرغبوا بظهور مذهب آخر في الأندلس يزاحم مذهبهم، وكادوا يسطون به لولا أن ألأمير الأموي محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ/852-886م) قد علم بمكانته وعلمه فأمنه وكف أيدي المالكية عنه، ولم يكتف بذلك بل عهد اليه بتحرير وثائقه وشروطه وظل في منصبه هذا حتى وفاته عام 276هـ/890م (ابن الفرضي، 1988، ج1،ص409) .

وكان للمذهب الشافعي رجل وفقيه آخر تصدر لنشره في الأندلس وهو بقي بن مخلد (ت 276هـ/889م) الذي أفاض العلماء والمؤرخون في ذكر مناقبه ومكانته العلمية (الذهبي،1982،ج285،5) وقد ارتحل إلى المشرق ودرس الحديث وأخذه من علماءه، وأخذ من علماء المالكية والشافعية(ابن الفرضي،1988،ج1،ص107)، وقيل أنه اجتهد في لقاء الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله) أيام المحنة التي كان يمر بها الإمام حتى تمكن من تحقيق مقصده، فقد حرص اصحاب تلك الرحلات إلى الوصول إلى مرادهم مهما بلغت التحديات، ولم يكن يردعهم رادع عن ذلك، إذ يقول عند وصوله إلى بغداد:

" لما قربت بلغتني المحنة، وأنه ممنوع، فاغتممت غما شديدا، فاحتللت بغداد، واكتريت بيتا في فندق، ثم أتيت الجامع وأنا أريد أن أجلس إلى الناس، فدفعت إلى حلقة نبيلة، فإذا برجل يتكلم في الرجال، فقيل لي :هذا يحيى بن معين، ففرجت لي فرجة، فقمت إليه، فقلت :يا أبا زكريا: - رحمك الله - رجل غريب ناء عن وطنه، يحب السؤال، فلا تستجفني، فقال :قل، فسألت عن بعض من لقيته، فبعضا زكى، وبعضا جرح، فسألته عن هشام بن عمار،، فقال لي :أبو الوليد، صاحب صلاة دمشق، ثقة، وفوق الثقة، لو كان تحت ردائه كبر، أو متقلدا كبرا، ما ضره شيئا لخيره وفضله، فصاح أصحاب الحلقة :يكفيك - رحمك الله - غيرك له سؤال، فقلت- وأنا واقف على قدم :اكشف عن رجل واحد: أحمد بن حنبل، فنظر إلي كالمتعجب، فقال لي :ومثلنا، نحن نكشف عن أحمد؟! ذاك إمام المسلمين، وخيرهم وفاضلهم(الذهبي،1982،ج5، 292-293)، فخرج يستدل على منزل الإمام أحمد بن حنبل، حتى أستدل عليه، فقرع بابه، يقول:" فخرج إلي، فقلت :يا أبا عبد الله: رجل غريب، نائي الدار، هذا أول دخولي هذا البلد، وأنا طالب حديث ومقيد سنة، ولم تكن رحلتي إلا إليك، فقال : ادخل الأسطوان ولا يقع عليك عين، فدخلت، فقال لي :وأين موضعك؟ قلت :المغرب الأقصى، فقال :إفريقية؟ قلت :بعد من إفريقية، أجوز من بلدي البحر إلى إفريقية، بلدي الأندلس، قال :إن موضعك لبعيد، وما كان شيء أحب إلي من أن أحسن عون مثلك، غير أني ممتحن بما لعله قد بلغك، فقلت :بلى، قد بلغني، وهذا أول دخولي، وأنا مجهول العين عندكم، فإن أذنت لي أن آتي كل يوم في زي السؤال، فأقول عند الباب ما يقوله السؤال، فتخرج إلى هذا الموضع، فلو لم تحدثني كل يوم إلا بحديث واحد، لكان لي فيه كفاية، فقال لي :نعم، على شرط أن لا تظهر في الخلق، ولا عند المحدثين، فقلت :لك شرطك، فكنت آخذ عصا بيدي، وألف رأسي بخرقة مدنسة، وآتي بابه فأصيح: الأجر - رحمك الله - والسؤال هناك كذلك، فيخرج إلي، ويغلق ويحدثني بالحديثين والثلاثة والأكثر، فالتزمت ذلك حتى مات الممتحن له، وولي بعده من كان على مذهب السنة، فظهر أحمد، وعلت إمامته، وكانت تضرب إليه آباط الابل، فكان يعرف لي حق صبري، فكنت إذا أتيت حلقته فسح لي، ويقص على أصحاب الحديث قصتي معه، فكان يناولني الحديث مناولة، ويقرؤه علي وأقرؤه عليه، واعتللت في خلق معه" (الذهبي،1993، ج13، 293-294)،

وهذا الجهد والهمة والصدق في تحصيل العلم هي التي مهدت له ولغيره أن ينال تلك المنزلة التي حضي بها وذاع علمه وصيته في الأندلس(الحميدي،1997، ص156 ؛ الذهبي،1993، ج13،ص285-296) .

على الرغم من اختلاف المؤرخين في مذهب الفقيه بقي بن مخلد هل هو مالكي أم شافعي، وقول البعض أنه لم يتخذ مذهبا معيناً، إلا ان الذي لا خلاف عليه أنه أدخل الحديث وأدخل مسند ابن ابي شيبة وهو الأمر الذي أثار المالكية لأن مسند ابن أبي شيبة لا يكتفي بعرض آراء اهل المدينة فحسب بل يعرض آراء الآخرين من أهل الحديث، وهذا ربما يتعارض مع منهج المالكية في الأندلس، لذلك سعوا إلى إثارة الناس عليه حتى وصل الأمر إلى محاولة أن يوقعوه في يد الأمير محمد بن عبد الرحمن(238-273هـ/853-886م) من خلال الوشاية به أمامه واتهامه بأمور لم تكن فيه لا سيما فيما يخص كتاب المصنف لابن أبي شيبة الذي أدخله إلى الأندلس(الذهبي،1993،ج13،287)، ولم يكن بد أمام الأمير إلاّ أن يتحرى عن صدق ادعائهم، فأمر الأمير وزيره هشام بن عبد العزيز بإحضار ابن مخلد ونفر من الفقهاء وإحضار كتاب المصنف، فلما تصفح الأمير الكتاب جزءًا جزءًا لم يجد ما يؤيد حجة المالكية عليه ولم يجد فيه ما يمنع من قراءته ونشر العلم الذي يحتويه، وعلم الأمير مقاصد المالكية من إثارة كل تلك الوشاية والمضايقة لبقي بن مخلد، ولهذا لما فرغ من قراءة المصنف قال لخازن كتبه:" هذا كتاب لا تستغني خزائننا عنه، فانظر في نسخة لنا " (الذهبي،1993،ج13،288)، ثم توجه إلى ابن مخلد وإلى المالكية فقال: " أنشر علمك، وأرو ما عندك، ونهاهم أن يتعرضوا إليه" (الذهبي،1993،ج13،288) .

لا شك أن موقف الأمير محمد مع الفقيه ابن سيار وابن بقي يعني عدم ممانعته لوجود المذهب الشافعي وأن يأخذ أتباعه مساحة من الطمأنينة في نشر مذهبهم إلا أنه على الرغم من ذلك يبقى المذهب الشافعي محدود التأثير في الحياة العامة والحياة السياسية بالمقارنة بالمالكية .

على الرغم من استمرار وجود المذهب الشافعي في الأندلس وبرضى وتأييد حكام الأندلس إلا أن هذا الأمر تغير في عهد حكم عبد الرحمن الناصر(300-350هـ/913-961م)، إذ إن مشاركة ابنه الأمير عبد الله الذي كان يعد من مؤيدي ودعاة المذهب الشافعي في المؤامرة التي استهدفت والده الخليفة عبد الرحمن الناصر، قد غيرت من نظرة السلطة الحاكمة إلى وجود الشافعية وأتباعها في الأندلس، بوصفهم أحد أركان المؤامرة، ولهذا تم إعدام الأمير عبدالله سنة 338هـ/ 950م، من قبل والده، ولم يعد الشافعية يحضون بتأييد الأمراء والخلفاء من بعدهم حتى أخذ مذهبهم بالتضاؤل والاندثار فيما بعد .

المحور الخامس: المذهب الظاهري وسياسة السلطة الحاكمة في الأندلس:

كان أول ظهور هذا المذهب في العراق على يد داود بن علي الأصفهاني (ت270هـ/883م)، وكان أول أمره شافعي المذهب ثم أستقل عنه بعد أن أتخذ مذهباً له مستقلاً به عن المذاهب الأخرى، وقد أخذ المذهب تسميته من الأخذ بظاهر الكتاب والسنة وإنكاره القياس، وهو ما لم يقل به أحد من أصحاب المذاهب الأخرى التي تعد القياس من أركان الإجتهاد المجمع عليها (الخطيب البغدادي، 2001، ج9،ص348) .

كان أول دخول المذهب الظاهري إلى الأندلس أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ/852-886م) على يد محمد بن قاسم بن هلال (ت272هـ/886م)، إذ قيل أنه كان مالكياً أول أمره، ثم كانت له رحلة إلى المشرق تلقى فيها العلوم على يد علماءه ومنها تلقى الفقه الظاهري على يد مؤسس المذهب داؤد بن علي، وقد نسخ كتبه وأدخلها إلى الأندلس وعمل على نشر المذهب الظاهري فيها (ابن الفرضي،1988،ج1،ص257) ، غير أنه لم يستطع نشر المذهب على نحو كبير لما كان يلاقيه من أتباع المالكية وموقف العامة الذين لم يرق لهم ترك المذهب المالكي والتحول عنه لمذهب آخر بعد أن ترسخت جذوره في نفوسهم واصبحوا حصناً منيعا للمذهب ومدافعاً عنه، فضلاً عن عدم وجود سند وتأييد من السلطة الحاكمة التي لا تقدم الدعم لمذاهب ربما يسبب انتشاره تعارضاً فكرياً وعقدياً تنعكس آثاره السلبية على الحياة العامة للمجتمع الأندلسي، ولهذا ظل الفقه الظاهري محدوداً في انتشاره وعدد أتباعه، واستمر هذا الحال حتى ظهور ابن حزم الذي استطاع أن ينهض بأعباء المذهب ونشر آراءه وكتبه، ولا شك أن ما يقول به ابن حزم في أمور الدين والسياسة فيها كثير مما لا يتماشى مع ما يقول به المالكية أو ما كان يراه اصحاب السلطة في الأندلس، ولهذا فقد انبرى علماء المالكية برفع لواء المعارضة والتضييق قدر المستطاع على ابن حزم وأتباعه(المقري،1988،ج2،ص78)، فحرقت كتبه، وألقيت عليه تهم مما لم يكن فيه لتأليب الناس عليه (الجيدي،1993،ص26)، وهكذا لم يستطع المذهب الظاهري أن يجد مكاناً له في الساحة الأندلسية في هذا الوقت الذي لم يكن له فيها من يسانده سواء من عامة الناس وعلمائهم أم من السلطة الحاكمة، غير أن هذا الحال سيتغير خلال حكم الموحدين للأندلس لا سيما في عهد المنصور أبي يوسف يعقوب الموحدي(580-595هـ/ 1184-1198م) ونكاية بالدولة المرابطية التي كان مذهبها الرسمي هو المذهب المالكي سيعمد إلى محو مذهب الإمام مالك في الأندلس وحمل الناس على الظاهر من الحديث وحرق كتبهم، ومؤازرة المذهب الظاهري وتقريب علماءه، على أن هذا الأمر لن يطول حتى يرجع المذهب المالكي إلى أن يكون المذهب الرسمي للدولة في عهد ادريس المأمون(624- 629هـ/1226-1231م) الذي عارض مذهب آبائه الموحدين وأعاد للمالكية مكانتها في الأندلس .(ربوح، 2018،ص347).

وأخيراً لا بد من القول أن بحثاً في صفحات معدودة لا يمكن أن يغطي دراسة كل ما يتعلق بالمذاهب في الأندلس وعلاقاتها بالسلطة الحاكمة، ولكن

حسبنا أننا نعطي صورة مبسطة وموجزة عن طبيعية بعض من تلك المذاهب وكيف كان موقف السلطة الحاكمة في الأندلس من قوة أو ضعف تواجد تلك المذاهب وتأثيرها على الحياة العامة في الأندلس .

النتائج

من خلال ما تقدم من استعراض لموضوع المذاهب في الأندلس وأثر السلطة الحاكمة في طبيعة دخول تلك المذاهب وانتشارها وتأثيرها في المجتمع الأندلسي، فيمكن اجمال أبرز ما انتهى إليه البحث من نتائج بما يلي:

- إن الأندلس في مدة حكم الأمويين لها في عصري الإمارة والخلافة لم تكن بعيدة عن المؤثرات المشرقية وما يجري في تلك البلاد وعلى الصعد كافة ومنها طبيعة المذاهب وظهورها في المشرق فكان انتقالها إلى الأندلس يعد امراً طبيعياً .
- إن أهل الأندلس وحكامهم كانوا منفتحين على المشرق الذي كان يحكمه العباسيون ويأخذوا من بلدانه ما يناسب حياتهم، ولهذا حين ظهرت المذاهب في المشرق وجدت طريقها فيما بعد إلى الأندلس على يد رجال أندلسيين كانوا قد ارتحلوا إلى بلاد المشرق طلباً للعلم فنقلوا فقه هذه المذاهب إلى بلادهم .
- لم يكن دخول المذاهب وانتشارها في الأندلس على وتيرة واحدة وبالكيفية نفسها بل تباينت الظروف التي دخل بها كل مذهب، وتباينت قوة انتشارها في المجتمع الأندلس بحسب توافق هذا المذهب أو ذاك مع طبيعة أهل الأندلس، ولهذا فمن تلك المذاهب من كانت له مقبولية محدودة ومنها من وجد مساحة وأصبح المذهب الرسمي للدولة الذي تقام عليه الفتيا والقضاء في الأندلس .
- إن الحياة العامة لأهل الأندلس كانت مؤثرة بشكل فعّال في أخذهم لمذهب ما، ففي بداية دخول الفاتحين للأندلس وبسبب طبيعة الحياة الحربية الجهادية التي كانت تمثل ركناً مهماً من أركان الوجود العربي الإسلامي في الأندلس دخل المذهب الأوزاعي الذي كان سائداً في الشام ولكونه كان مذهباً يؤكد على المسائل الحربية والجهادية ضد العدو ولأن الأندلسيين كان تواجدهم في الأندلس آنذاك يمثل تواجداً في ثغر من ثغور المسلمين وجدوا في المذهب الأوزاعي ما يناسب حالهم في ذلك الوقت، ثم لما مضى بعض الوقت وأخذت حياتهم تتبدل ومسائل الحياة تتشعب وتزداد تعقيداتها أصبحوا بحاجة لمذهب يكون أكثر موائمة مع نمط الحياة الجديد وأكثر توافقاً مع متطلباتها لهذا حينما ظهر المذهب المالكي في الحجاز وجد طريقه سهلاً إلى الأندلس على يد العلماء الأندلسيين الذين كانت لهم رحلات إلى الحجاز فأدخلوا مذهب الإمام مالك إلى الأندلس، ولم ينفك هذا المذهب أن يكون صاحب النفوذ والسيادة الفقهية في تلك البلاد .
- كان لموقف حكام الأندلس الأثر الكبير في دخول تلك المذاهب إلى الأندلس وانتشارها في البلاد، إذا كان تأييدهم لمذهب الإمام مالك أثره الواضح في سعة انتشار المذهب .
- على الرغم من وجود بعض المذاهب وعدم معارضة السلطة لها إلاّ انها لم تتمكن من أن تحقق انتشاراً واسعاً في المجتمع الأندلسي وذلك للمكانة التي وصل إليها فقهاء المالكية من نفوذ وسلطان، فضلاً عن التأييد الذي كانوا يجدوه من السلطة الحاكمة مما هيأ لهم المحافظة على تلك المكانة وازاحتهم لكل من ينافسهم عليها .
- كانت العلاقة بين الفقهاء والسلطة الحاكمة علاقة ينتفع منها الطرفان، فالفقهاء كانوا بحاجة دعم وتأييد السلطة لهم لكي يأمنوا على أنفسهم وتكون لهم القدرة على نشر المذهب بكل يسر ودون عوائق وعواقب ما داموا لا يتعارضون فيما يقومون به مع السلطة الحاكمة، وفي الوقت نفسه كانت السلطة الحاكمة بحاجة لوجود هؤلاء الفقهاء والعلماء الذين يعطوا الشرعية لهذا الحكم، فحكام الأندلس كانوا دوماً بحاجة لمثل هذه الشرعية، ولهذا حتى في حال وجود خلافات تعصف ود العلاقة بين الطرفين كانت السلطة تتراجع عن موقفها من الفقهاء وتصحح مسار العلاقة وتعيد حالة التوافق معها لعدم قدرتها عن الاستغناء عن تأييد الفقهاء لها وكان هذا واضحاً فيما جرى بين الأمير الحكم بن هشام (الحكم الربضي) وبين فقهاء المالكية وما نتج عنه من هيجة الربض، ثم عاد الأمير الحكم فيما بعد وسمح للفقهاء الذين اجلاهم عن البلاد بالعودة وعادت لهم مكانتهم في البلاد بعد ذلك.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم هذا البحث المتواضع لجانب مهم من جوانب تاريخنا الإسلامي المجيد، وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو سهو أو زلل أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء، وأعوذ بالله أن أذكركم به وأنساه.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، ع. (1997). *الكامل في التاريخ* (تحرير عبد السلام تدمري، ط1). بيروت: دار الكتاب اللبناني.

بروفنسال، ل. (1994). *الحضارة العربية في أسبانيا* (ترجمة الطاهر أحمد مكي، ط3). مصر: دار المعارف.

بوجلول، م. (2006). *المدخل إلى المذهب المالكي* (ط1). سورية: دار النهضة.

بوربونه، إ. (2019). *المذهب المالكي وانتشاره ببلاد الأندلس من القرن الأول – الثالث هجري / السابع إلى التاسع الميلادي* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة قالمه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الجيدي، ع. (1993). *مباحث في المذهب المالكي بالمغرب* (ط1). مكان غير معروف: مطبعة غير معروفة.

الجهني، م. (1420 هـ). *الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة* (ط4). الرياض: دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

ابن حزم، م. (2007). *رسائل ابن حزم* (تحرير إحسان عباس، ط2). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الحميدي، م. (1966). *جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس* (ط1). مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الخطيب البغدادي، أ. (2001). *تاريخ بغداد* (تحرير بشار عواد معروف). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن خلدون، ع. (2001). *المقدمة* (تحرير سهيل زكار). بيروت، لبنان: دار الفكر.

ابن خلكان، ش. (1971). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* (تحرير إحسان عباس، ط1). بيروت: دار صادر.

الذهبي، م. (1982). *سير أعلام النبلاء* (ط2، ج5، ج8). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، م. (1993). *سير أعلام النبلاء* (ط2، ج13). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ربوح، ع. (2018). *المذهب المالكي بالأندلس من الظهور إلى عصر التمكين والسيادة*. الجزائر: مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 4(19).

السامرئي، خ.، وآخرون. (2000). *تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس* (ط1). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

سيد الأهل، ع. (1966). *افمام الأوزاعي فقيه أهل الشام*. الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

شرحبيلي، م. (2000). *تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي* (د. ط.). المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

ابن أبي شيبة، ع. (1989). *المصنف في الأحاديث والآثار* (تحرير كمال يوسف الحوت، ط1). لبنان: دار التاج.

العبادي، أ. (د.ت). *في التاريخ العباسي والأندلسي*. بيروت: دار النهضة العربية.

عبد الرحمن، د. (2019). الأثر العقدي والسياسي في انقراض المذاهب الفقهية بالمغرب الإسلامي والأندلس. *مجلة الشريعة والقانون*، 6(1).

ابن عذاري، أ. (1980). *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب* (تحرير ج. س. كولان و ليفي بروفنسال). بيروت، لبنان: دار الثقافة.

ابن عساكر، ع. (1996). *تاريخ مدينة دمشق* (تحرير محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي). بيروت، لبنان: دار الفكر.

العمري، أ. (1984). *بقي بن مخلد القرطبي* (ت 276 هـ) ومقدمة مسنده (ط1). مكان غير معروف: مطبعة غير معروفة.

ابن فرحون، إ. (1966). *الديباج المذهب في معرفة أعلام المذهب* (تحرير مأمون بن محيي الدين الجنان، ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الفرضي، ع. (1988). *تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس* (تحرير السيد عزت العطار الحسيني، ط2). مصر: مطبعة المدني.

القاضي عياض، أ. (1998). *ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك* (ضبطه وصححه محمد سالم هاشم). بيروت: دار الكتب العلمية.

قطلوبغا، ز. (1962). *تاج التراجم في طبقات الحنفية*. بغداد: مطبعة العاني.

ابن القوطية. (1989). *تاريخ افتتاح الأندلس* (ط2). بيروت: دار الكتاب اللبناني.

لسان الدين بن الخطيب، ل. (1956). *أعمال الأعلام في من بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام* (تحرير إ. ليفي بروفنسال، ط2). بيروت: دار المكشوف.

المقدسي، م. (1991). *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم* (ط3). القاهرة: مكتبة مدبولي.

المقري، أ. (ت 1041 هـ / 1631 م). (1995). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب* (ط1). بيروت: دار النشر غير معروفة.

مؤنس، ح. (1997). *شيوخ العصر في الأندلس* (ط4). القاهرة: دار الرشاد.

نعنعي، ع. (1986). *تاريخ الدولة الأموية في الأندلس*. بيروت: دار النهضة العربية.

References

Abdel Rahman, D. (2019). The doctrinal and political impact on the extinction of schools of jurisprudence in the Islamic Maghreb and Andalusia. *Journal of Sharia and Law*, 6(1).

Al-Abadi, A. (n.d.). *Abbasid and Andalusian history*. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabi.

Al-Dhahabi, M. (1993). *Biography of noble figures* (2nd ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Hamidi, M. (1966). *The ember of the quoted in mention of the governors of Andalusia* (1st ed.). Egypt: Egyptian House for Writing and Translation.

Al-Jaidi, A. (1993). *Investigations in the Maliki doctrine in Morocco* (1st ed.).

Al-Juhani, M. (1420 AH). *The easy encyclopedia of contemporary religions, sects, and parties* (4th ed.). Riyadh: International Symposium House for Islamic Youth.

Al-Khatib Al-Baghdadi, A. (2001). *History of Baghdad* (B. A. Ma'rouf, Ed.). Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Maqdisi, M. (1991). *Ahsan Al-Taqasim fi Ma'rifat Al-Aqlim* (3rd ed.). Cairo: Madbouly Library.

Al-Muqri, A. (1995). *Nafh al-Tayyib min al-Ghusn al-Andalus* (1st ed.). Beirut.

Al-Omari, A. (1984). *Baqi bin Mukhlid Al-Qurtubi (d. 276 AH) and the introduction to his Musnad* (1st ed.).

Al-Qadi Ayyad, A. (n.d.). *Arranging the perceptions and approximating the paths to know the signs of Malik's doctrine* (M. S. Hashim, Ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Samar'i, K. H., & others. (2000). *The history of the Arabs and their civilization in Andalusia* (1st ed.). Beirut: United New Book House.

Boujloul, M. (2006). *Introduction to the Maliki doctrine* (1st ed.). Syria: Dar Al-Nahda.

Bourbonna, I. (2019). The Maliki doctrine and its spread in Andalusia from the first to the third century AH / seventh to ninth century AD. (Master's thesis). University of Guelma, Faculty of Humanities and Social Sciences.

Ibn Abi Shaybah, A. (1989). *Al-Musannaf fi Al-Hadith wal-Athār* (K. Y. Al-Hout, Ed.). (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Taj.

Ibn Adhari, A. (1980). *Al-Bayan al-Maghrib fi Akhbar al-Andalus wa al-Maghrib* (J. S. Colan & L. Provencal, Eds.). Beirut: House of Culture.

Ibn Al-Athir, A. (1997). *Al-Kamil fi al-Tarikh* (O. A. Tadmuri, Ed.) (1st ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-Lubani.

Ibn Al-Fardi, A. (1988). *The history of scholars and narrators of knowledge in Andalusia* (A. I. Al-Attar Al-Husseini, Ed.). (2nd ed.). Egypt: Al-Madani Press.

Ibn Al-Qutiyya, A. (1989). *History of the conquest of Al-Andalus* (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Lubani.

Ibn Asakir, A. (1996). *History of the city of Damascus* (M. A. S. O. bin Gharamah al-Amrawi, Ed.). Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Farhoun, I. (1966). *Al-Dibaj Al-Madhab fi Ma'rifat Al-Imam Al-Madhhab* (M. bin M. Al-Jinan, Ed.). (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Hazm, M. (2007). *The letters of Ibn Hazm* (I. Abbas, Ed.) (2nd ed.). Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.

Ibn Khaldun, A. (2001). *The introduction* (S. Zakkar, Ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.

Ibn Khalkan, Sh. (1971). *Deaths of notables and news of the sons of the time* (I. Abbas, Ed.) (1st ed.). Beirut: Dar Sader.

Ibn Khutaybah, A. (1989). *History of the conquest of Al-Andalus* (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Lubani.

Munis, H. (1997). *Sheikhs of the age in Andalusia* (4th ed.). Cairo: Dar Al-Rashad.

Na'nai, A. (1986). *History of the Umayyad state in Andalusia*. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Provencal, L. (1994). *Arab civilization in Spain* (A. T. A. Makki, Trans.) (3rd ed.). Egypt: Dar Al-Maaref.

Qutlubugha, Z. (1962). *Crown of translations in the Hanafi classes*. Baghdad: Al-Ani Press.

Rabouh, A. (2018). The Maliki doctrine in Andalusia from the emergence to the era of empowerment and sovereignty. *Al-Maaref Journal for Historical Research and Studies*, 4(19).

Sayyed Al-Ahl, A. (1966). *Imam Al-Awza'i, jurist of the people of the Levant*. United Arab Republic: Supreme Council for Islamic Affairs.

Sharhabili, M. (2000). *The development of the Maliki school of thought in the Islamic West until the end of the Almoravid era*. Morocco: Ministry of Endowments and Religious Affairs.